

Distr.: General  
13 September 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ١٠٠ من جدول الأعمال  
العولمة والاعتماد المتبادل

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل  
تقرير الأمين العام\*

موجز

يتضح الاعتراف بالدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد العالمي الناشئ القائم على المعرفة في سلسلة من الوثائق، والأحداث والأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٠، والموجهة نحو التسخير الفعال لإمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بالتنمية. وقد أبرزت هذه المهام الجهد الفريد من نوعه لمنظومة الأمم المتحدة في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية من أجل الجميع، وفي تحديد أولويات المنظمة في هذا الصدد، والشروع في عملية تهدف إلى مشاركة أكثر إيجابية وفعالية للأمم المتحدة، ولا سيما في القيام بدور قيادي على المستوى الدولي، يعمل على تكملة دور السوق، ويسهل بالتالي تدفق التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد، إلى الأماكن التي هي بأشد الحاجة لها.

\* لم يتضمن التقرير الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٥٤.

ويتكون هذا التقرير من ثلاثة فروع، خصص الفرع الأول منها للمقدمة. أما الفرع الثاني فإنه يركز أولاً على ضرورة نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر العولمة، وكذلك على بعض المسائل المتعلقة بهذا النقل إلى البلدان النامية. ثم يستعرض الجهود التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم أخيراً عدداً من التوصيات ذات التوجه العملي، تتعلق بزيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية. ويتم التأكيد أيضاً على التوصيات الهادفة إلى تعزيز عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج منظومة الأمم المتحدة الإقليمية والوطنية لبناء القدرات. ويعالج الفرع الثالث، الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المسائل المتعلقة بتشجيع تسويق السياسات وتكاملها والتنسيق فيما بينها.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٦ - ١	..... مقدمة - أولاً
٥	٤٧- ٧	..... أهمية نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحالتها الراهنة - ثانياً
		ألف أنشطة منظومة الأمم المتحدة في دعم القدرات الوطنية في مجال
٩	٤٤-٢٠	..... تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
		باء - توصيات لزيادة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا
١٦	٤٧-٤٥	..... المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نقل هذه التكنولوجيا
١٨	٦٥-٤٨	..... تعزيز اتساق السياسات العامة وتكاملها والتعاون - ثالثاً

## أولا مقدمة

سياق العولمة والاعتماد المتبادل“ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام إعداد تقرير شامل يحتوي على توصيات عملية المنحى بشأن زيادة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية، ودورها في تعزيز تساق السياسات العامة وتكاملها والتنسيق بينها، فيما يخص المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية الإنمائية، على المستوى العالمي من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من العولمة. وقد أعد التقرير، بمساهمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لا سيما الفرع المتعلق بالتساق والتكامل والتنسيق، وبالتشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، لا سيما اللجان الإقليمية، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الدولي، والاتحاد البريدي العالمي.

عاجت الجمعية العامة في دورتها السابقة معالجة شاملة لموضوع العولمة الواسع، والتحديات التي ينطوي عليها. وخلال دورتها الثالثة والخمسين، أجرت الجمعية العامة أول حوار رفيع المستوى حول موضوع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والاعتماد المتبادل، وتأثيرهما على السياسات العامة (انظر A/53/529). وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التي استجدت منذ انعقاد الحوار الأول إلى قيام الجمعية العامة بتضمين قرارها ١٦٩/٥٣ فقرة تقرر فيها أن تدرج في جدول أعمالها مسألة العولمة ذات الأهمية، وأن تتناول تحديدا دور المنظمة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، بالإضافة إلى تشجيع التساق، والتكامل، والتنسيق فيما يخص القضايا الاقتصادية والإنمائية على المستوى العالمي بغية تحقيق الانتفاع الأمثل من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل، والحد من آثارها السلبية. وقد تناول تقرير الأمين العام (A/54/358) بالبحث هذين العنصرين المهمين اللذين تنطوي عليهما قضية العولمة ذات النطاق الواسع، كما يتم بحثهما في هذا التقرير، حيث يناقش العنصر الأول مقترنا بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أما العنصر الثاني، فتتم معالجته من منظور تاريخي.

٤ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام عقد اجتماع لفريق خبراء رفيع المستوى بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعداد تقرير يحتوي على توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة، وتيسير حصول هذه البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بأساليب تتضمن شروطا تفضيلية وتساهلية، عند الاقتضاء، وتعزيز اشتراك البلدان النامية في قطاعات الاقتصاد العالمي القائمة على كثافة المعارف، بوسائل من بينها مرافق البنية

٢ - وفي دورتها الرابعة والخمسين، أعربت الجمعية العامة مجددا عن قلقها الشديد إزاء العولمة وآثارها، وخاصة إزاء الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع بوجه عام بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل ملامح العولمة (القرار ٢٣١/٥٤).

٣ - وأعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٤ المعنون ”دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في

وفعالية للأمم المتحدة من خلال القيام ضمن أمور أخرى بإنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦ - ويفيد هذا التقرير من التحليلات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2000/52) الذي يبحث بشكل متعمق الآثار الإيجابية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. ويتكون التقرير من هذه المقدمة ومن فرعين تالين. ويركز الفرع الثاني على ضرورة نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر العولمة، بالإضافة إلى بعض المسائل المتعلقة بهذا النقل إلى البلدان النامية. ثم يستعرض الجهود التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم أخيراً عدداً من التوصيات ذات المنحى العملي تتعلق بزيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية. ويتم التأكيد أيضاً على التوصيات التي تهدف إلى تعزيز عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج منظومة الأمم المتحدة الإقليمية والوطنية الرامية إلى بناء القدرات. ويعالج الفرع الثالث، الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مسألة تعزيز تساقط السياسات وتكاملها والتنسيق فيما بينها.

## ثانياً - أهمية نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحالتها الراهنة

٧ - تتميز المرحلة الحالية للعولمة بأن المعرفة أصبحت مصدراً للمزايا التنافسية، وأنها تتغلغل بشكل متزايد في عملية الإنتاج نفسها. ويزدهر الاقتصاد الجديد بالمعرفة والإبداع المتواصل، وهو يعزز بذلك قيمة المعلومات ودورها داخل المؤسسة الاقتصادية. وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تمكّن من تدفق المعلومات والمعارف عن

الأساسية. وقد عقد هذا الاجتماع في المقر في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وصدر عنه لاحقاً تقرير وارد في الوثيقة E/2000/55 - A/55/75.

٥ - واتضح الاعتراف بالدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد العالمي الناشئ القائم على المعرفة في سلسلة من الوثائق، والأحداث، والأنشطة، التي اضطلعت بها الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٠، والموجهة نحو التسخير الفعال لما تحمله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات للنهوض بالتنمية. وقد نوقش دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل جلي في تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000)، المقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية. ونظمت سلسلة من المناقشات لأفرقة الخبراء وألقيت خطب رئيسية في مرحلة الإعداد للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠. وناقش الجزء الرفيع المستوى من المجلس لعام ٢٠٠٠ موضوع "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة"، وأصدر المجلس إثر ذلك إعلاناً وزارياً (E/2000/L.9)<sup>(١)</sup> وقرار متابعة يتعلق بإنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (قرار المجلس

٢٩/٢٠٠٠). وجدير بالذكر أن الجزء الرفيع المستوى من المجلس حظي بمشاركة عدد ملحوظ من كبار المسؤولين التنفيذيين، ورؤساء المنظمات المتعددة الأطراف، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والخبراء الأكاديميين. وأبرزت هذه الأنشطة الجهد الفريد من نوعه لمنظومة الأمم المتحدة في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية من أجل الجميع، وعملت على تحديد أولويات المنظمة في هذا الصدد، كما كانت منطلقاً لعملية مشاركة أكثر نشاطاً

لعام ٢٠٠٠ المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وميثاق أو كيناوا للجمعية العالمية للمعلومات<sup>(١)</sup> الذي اعتمده قمة مجموعة الثمانية في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٠. وتدعو هذه الإعلانات والقرارات إلى اتخاذ إجراء عاجل من أجل رطب فجوة "التكنولوجيا الرقمية"، وتقتصر شكلا للآليات المؤسسية يُمكن من القيام بعمل متآزر ومتناسق.

١٠ - وجدير بالتنويه بصفة خاصة في هذا الصدد الاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي طلب انعقاده الأمين العام خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في نيويورك، والذي قام باستعراض الوضع الحالي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وقد حدد ذلك الاجتماع المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، أن يدعم فيها البرامج الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما قدم مقترحات للإجراءات التي يمكن أن تتخذ في هذا الصدد. وخلص فريق الخبراء إلى أن التحدي العالمي المتمثل في رطب فجوة التكنولوجيا الرقمية وكفالة الاستفادة الكاملة من منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية يستلزم استجابة عالمية. وأبرز الاجتماع الدور المفيد الذي ستقوم به الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية في تقييم التحديات والخيارات في هذا المجال. ودعا الاجتماع إلى وضع خطة عمل دولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتمثل هدفها العام في تحقيق الاتصال الشامل لجميع المجتمعات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، واقترح إجراءات تتعلق بالسياسات العامة، والمبادرات الإنمائية لتحقيق هذا الهدف. وأوصى الفريق بإنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برئاسة الأمين العام، تعمل على الجمع بين مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف، والقطاع الصناعي الخاص، والمؤسسات، والشركات الاستثمارية.

الاقتصاد الجديد، تمثل بصورة متزايدة، البنية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لنطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية. ويعتمد تحقيق النجاح في الاقتصاد العالمي الناشئ المرتبط شبكيا بشكل متزايد على وجود فرص كافية لإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الاستخدام الفعال لهذه التكنولوجيات. وتعد إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان النامية مسألة بالغة الأهمية، نظرا لدور هذه التكنولوجيا الحاسم في الاقتصاد الجديد.

٨ - وبالنسبة للبلدان النامية، فإن ظهور الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة أمر ينبغي أن يبعث على التفاؤل من حيث المبدأ: فيما أن النسبة بين طاقة/وسعر معدات المعلومات مستمرة في الارتفاع، وتكلفة وحدة نقل المعلومات عبر الحدود آخذة في التناقص، فإن فرص "اللحاق" ليس لها نظير، فإمكانية نقل هذه التكنولوجيات الجديدة، ومرونتها، ورخص تكلفتها تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصة العمل كمشغلين على المستوى العالمي. غير أن هذه الآفاق المستقبلية المشرقة كثيرا ما يحد منها استمرار وجود المعوقات القائمة منذ أمد، مثل الافتقار إلى البنى الأساسية، أو عدم كفاية التعليم، وظهور تحديات جديدة تفضي إلى قلق مبعثه أن الآثار الإيجابية للاقتصاد الجديد تقتصر على الجانب المتقدم من "التكنولوجيا الرقمية". وفي الوقت الحاضر، يؤثر الاقتصاد الجديد الناشئ على الجميع، ولكنه لا يشمل الجميع.

٩ - وقد تم التأكيد على الحاجة الملحة للتغلب على هذا الإقصاء في القرارات والإعلانات التي اتخذها المجتمع الدولي في الآونة القريبة مثل إعلان قمة بلدان الجنوب (A/55/74)، المرفق الأول، وبرنامج عمل هافانا (A/55/74)، المرفق الثاني، اللذين اعتمدا في مؤتمر قمة بلدان الجنوب المنعقد في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والإعلان الوزاري والقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية

وبخاصة شعوب البلدان النامية، لن تستمتع بفوائد الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة. وتشمل العقبات الرئيسية التي تحول دون مشاركة تلك الغالبية نقص البنى الأساسية، والتعليم، وبناء القدرات، والاستثمار، والربط الشبكي.

١٣ - ومع ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتيح الإمكانيات والظروف التي تسمح بتجاوز مراحل من التكنولوجيا، وصولاً إلى أحدث الحلول وأكثرها تقدماً. ويمكن لكثير من الابتكارات التكنولوجية الحديثة، مثل الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً وأنظمة السواتل ذات المدار الأرضي المنخفض، أن تجعل خدمات الاتصالات أكثر موثوقية وأرخص سعراً للاستعمال في معظم البلدان النامية. غير أنه بالنسبة للعديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، تمثل عملية إنجاز تطوير البنى التحتية الأساسية الضرورية مهمة كبيرة ومضنية تتطلب استثمارات ضخمة. ومن الواضح أن مثل هذه المهمة تفوق قدرات الكثير من البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولذا فإنه من الضروري اتباع نهج مبتكرة للتمويل، بما في ذلك التمويل المقدم من المجتمع الدولي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بشكل يكفل حصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأهمية الحاسمة لعملية الاندماج المفيد لهذه البلدان في الاقتصاد العالمي الجديد المرتبط شبكياً.

١٤ - وهكذا، على الرغم من إمكانية توفير التكنولوجيا والموارد لمعالجة مشاكل الإتاحة والاتصال القائمة حالياً، فإن هذه التكنولوجيا والموارد لا تصل غالباً إلى المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها. ومن بين العقبات التي يتعين التغلب عليها لكفالة إتاحة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع تلك العقبات المتمثلة في نقص البنى الأساسية البشرية والمادية والآفاق المحدودة لعوائد رأس المال الخاص.

١١ - ومن المواضيع التي تكرر طرحها في معظم هذه الاجتماعات موضوع الاعتراف بأن الإجراء الذي يهدف إلى رأب فجوة التكنولوجيا الرقمية يجب اتخاذه على جبهات عديدة، ويجب أن يشمل جهود بناء القدرات الإنسانية والمؤسسية، ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن إيجاد بيئة مواتية لوضع السياسات. ولن تحني البلدان ذات البنى الأساسية الوطنية الضعيفة في مجال المعلومات والاتصالات الفوائد المتوخاة من الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، ومع ذلك يتعين ربطها بمياكل المعلومات الأساسية العالمية وجعلها تتمتع بالصلاحيات التشغيلية المتبادلة مع هذه المياكل. ومع أن تحقيق الربط الشبكي هو شرط ضروري، لكنه ليس كافياً للبلدان النامية لتحقيق الاستفادة القصوى من ثمار الاقتصاد الجديد. كما أن القدرات الفردية والمؤسسية هي أيضاً ذات أهمية كبرى، ولا بد من جعلها عنصراً في أية استراتيجية لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

١٢ - ولم يعد بالإمكان طرح المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال صيغ نقل التكنولوجيا التقليدية، بل يتعين النظر إليها من زاوية إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها. وقد أكد هذه النقطة "المنتدى الأفريقي للتنمية، ٩٩" المعنون "التحدي الذي تمثله العولمة وعصر المعلومات بالنسبة لأفريقيا"، وقد تبني هذا المحفل نظرة شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية الأفريقية. ومن خلال النهج الذي تبناه، والذي انعكس في أحداث إقليمية أخرى، اعترف المنتدى بأن التكنولوجيات أقل أهمية مما يتيحها من معلومات وتدعمه من اتصالات. وقد خلص الإعلان الوزاري الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى استنتاج مفاده أنه ما لم يتم توسيع نطاق إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، فإن غالبية الشعوب،

والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وباعتبارها أيضا وسيلة لتعزيز القدرة التنافسية والنمو في القطاعات الرئيسية للاقتصادات الوطنية، وهي بذلك تعمل على التعجيل بإعمال هدي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويتضح هذا الإدراك في نطاق المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تباشرها جهات مختلفة داخل المنظومة، ومن قبيل مسائل الربط الشبكي وإتاحته ومحتواه، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والعلاج الطبي من بُعد، والشبكات الصحية، والتعليم عن بُعد والخصوصية والأمن، والمسائل المتعلقة بالثقافة والإرث الثقافي، وغيرها.

١٨ - بيد أن هناك اعتقادا منتشرًا على نطاق واسع بأن العدد الكبير من الآليات والقنوات غير المتسقة العاملة في مجال تسهيل المساعدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تؤتِ حتى الآن سوى نتائج محدودة، وأن عملياتها تبدو معقدة، وتتسم بالبطء وقلة الفعالية. ويفضي ذلك غالبا إلى تشييط القطاع المالي الخاص في بحثه عن وسائل لمشاركته، بل، والأمر الأكثر أهمية، هو الحصول على المعلومات والتوجيهات المتعلقة بالأولويات، والاحتياجات، والشركاء والمسؤولين المحتملين، وفرص التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية.

١٩ - وتتمثل الحلقة المفقودة في القيادة المنسقة على المستوى الدولي لتكملة الأسواق، وبالتالي تسهيل تدفق التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد إلى الأماكن التي هي في أشد الحاجة إليها. وتعتبر الأمم المتحدة في وضع فريد يؤهلها للاضطلاع بهذا الدور بسبب طابعها العالمي ونطاق تغطيتها ومجال تركيزها العالميين. ويُتوقع أن يؤدي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برئاسة الأمين العام وبمشاركة جميع أصحاب

١٥ - وتتوفر الإمكانية لمجموعة كبيرة من الموارد المالية الخاصة لأجل تمويل برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وتقوم هذه الموارد على دوافع تتجاوز اعتبارات الربح القصيرة الأجل. وإن توسيع نطاق الأسواق على المدى الطويل، وأعمال البر والإحسان، ورغبة المغتربين الناجحين في "رد الجميل" لأوطانهم الأصلية، والإدراك بأن فجوة التكنولوجيا الرقمية المتزايدة يمكن أن تكون ذات أثر سيئ على مصالح جميع الأطراف المعنية في المدى الطويل، بما فيها مصالح الأعمال التجارية الخاصة في تحقيق الأرباح، تكمن جميعها وراء الدوافع التي تحرك الاهتمام المتزايد بتوسيع نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ومن أجل إتاحة فرصة كبيرة للتعاون بين القطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة، سعيا وراء تحقيق إتاحة عالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٦ - ولما كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أرخص تكلفة، ويمكن إدخالها بشكل أسرع مما هو عليه الحال في مبادرات التدخل من أجل التنمية في قطاعات عديدة أخرى، فإن تركيز الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشكل رئيسي على العوامل المتعلقة بمدى إتاحة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تحد من النمو في هذا القطاع، وتركيزها بشكل أقل على نقل التكنولوجيا بالمعنى التقليدي للكلمة، تبدو مسألة لها ما يبررها. فمنظومة الأمم المتحدة تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، كما أنها تعزز تعبئة الموارد المادية والبشرية والمالية الضرورية لتحقيق أهداف توسيع نطاق الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لجميع سكان العالم.

١٧ - وتدرك منظومة الأمم المتحدة أن التحدي المزدوج فيما يتعلق بالتنمية يتمثل في الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة لدمج البلدان النامية

٢١ - وقد آلت منظومة الأمم المتحدة على نفسها مواصلة تطوير النهج الاستراتيجية لاقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات العالميين في إطار تعاوني وبأسلوب أكثر منهجية. وقد أوضحت لجنة التنسيق الإدارية هذا الالتزام وجوانب العمل الاستراتيجي الرامي إلى تحقيقه في بيئتها الخاص بسبل الانتفاع العالمية من خدمات الاتصالات والمعلومات الأساسية (A/52/354، المرفق). ثم قدمت صيغة أكثر تطوراً لهذا الالتزام في بيئتها الموجه إلى الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية لعام ٢٠٠٠ (E/2000/52، المرفق). ويختلف تطبيق منظومة الأمم المتحدة لهذا الضرب من التكنولوجيا من أجل التنمية باختلاف هيئاتها ووفقاً لولاية كل منها، ولكن توجد أيضاً جوانب مشتركة قوية وجهود متنامية لضمان الاتساق في النهج والتنفيذ. ويتزايد باطراد حجم إدماج عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم العمل على بناء القدرات الوطنية على الصعيد القطري، ويجري تنفيذ مشاريع محددة خاصة بهذه التكنولوجيا على الصعيدين الوطني والإقليمي<sup>(٣)</sup>.

٢٢ - وتضطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بدور هام في الربط بين السياسات العالمية والعمل الوطني لتشجيع ودعم استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستخدام الإدارة لهذه التكنولوجيا في جميع جوانب عملها يكفل إتاحة بحوث وتحليلات دقيقة في الوقت المناسب لعمليات صنع السياسات العالمية، ويسر في نفس الوقت القيام بمتابعة اتفاقات المؤتمرات العالمية، وما يتصل بها من عمليات رصد وتقييم. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً حاسماً في اتصال الإدارة بمستخدمي برامجها. وقد تم إدخال الكثير من البلدان النامية، على سبيل المثال، إلى مجال الحوسبة، من خلال تعاملها مع إحصاءات الأمم المتحدة

المصلحة ذوي الصلة إلى جعل هذه الجهود متساوقة، وإلى منحها درجة أكبر من الفعالية. وتعتبر فرقة العمل خطوة أولى نحو كفاءة قيام الأمم المتحدة بدور محوري من خلال توفير الريادة، والرؤية الشاملة، ووضع استراتيجية سليمة ومتساوقة من أجل سد فجوة التكنولوجيا الرقمية، وكفاءة الإتاحة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ويُتوقع من الأمم المتحدة أن تجعل هذه المسألة موضع اهتمام عالمي، وأن تجعل تركيز جميع شركائها ينصب على إيجاد بيئة مواتية لتوظيف استثمارات القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا ولتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في المدى الطويل.

### ألف - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في دعم القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٠ - يؤثر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قطاعات عديدة من قطاعات الأنشطة الاقتصادية. ورغم أن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عولمة الأسواق المالية قد ظهر بشكل واضح، بيد أن هذه التكنولوجيا صارت تقوم أيضاً، وعلى نحو متزايد، بتشكيل ملامح أداء قطاعات أخرى، ودور الحكومات، بما يشمل التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين. وتؤثر الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنى الأساسية للمعلومات على قضايا التجارة، والتنمية الاقتصادية، ورفاه المجتمع، فضلاً عن إنفاذ القانون والأمن الوطني. وتسعى المبادئ التوجيهية التقنية، والنظم، ومعايير السلامة إلى كفاءة توافق وموثوقية الإشارات والاتصالات، وبالتالي تحقيق التعاون الدولي. غير أن الاتصالات العالمية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساعداً أيضاً على تسهيل الجريمة عبر الوطنية واستخدام الوسائل الإلكترونية في ارتكاب الجرائم.

وإتاحتها بصورة فعلية. وعليه، فمن المهم أن تأخذ كيانات الأمم المتحدة في الحسبان الدورة الكاملة لجوانب هذه التكنولوجيا ككل، بدءاً من الاعتبارات القانونية وتقديم المساعدات التقنية أثناء التنفيذ والتدريب المبدي ووصولاً إلى الصيانة والدعم المستمرين، وذلك في إطار عملها مع الحكومات بشأن تعزيز القدرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٤ - وسوف يقتضي الأمر عملاً منسقاً تشترك فيه الحكومات والقطاع الخاص والشركاء في المجتمع على مستوى الشركات والمصانع والصعيد الوطني إذا كان للبلدان أن تستفيد من الفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة لتنشيط النمو، وتوفير فرص للعمل وتحسين نوعية الحياة. ولما كان القطاع الخاص هو القوة المحركة الرئيسية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والتوصيل بشبكة الإنترنت، فقد بات من الضروري أن تتضافر منظومة الأمم المتحدة مع الحكومات والجهات المانحة الثنائية في العمل مع القطاع الخاص من أجل تنمية قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجري في الوقت الراهن بالفعل تنفيذ عدد من الأنشطة التي تجسد هذا النهج.

٢٥ - وتمثل خطة عمل فاليتا التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية نموذجاً لإطار يتعاون فيه الاتحاد مع دوله الأعضاء وشركائه الصناعيين والمنظمات الدولية الأخرى في المجالات الرئيسية من أجل تهيئة بيئة مواتية لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسخيراً تاماً من أجل التنمية. وخطة العمل، التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي نظمه الاتحاد في عام ١٩٩٨، تمثل نهجاً استراتيجياً لتخطي حاجز التكنولوجيا الرقمية بمعالجة العناصر الرئيسية مثل الإصلاح القطاعي، والحصول على التكنولوجيات الجديدة، والمسائل

واستفادتها مما تجمعه الأمم المتحدة من بيانات. وتوزع الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة البيانات إلكترونياً منذ عام ١٩٨٨، كما أن قاعدة البيانات المشتركة لنظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة التي أنشئت حديثاً، تجمع في قالب واحد وفي موقع واحد الإحصاءات الأساسية التي تم تجميعها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي الوقت الراهن، تدير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٧ موقعاً على الشبكة العالمية، منها موقعان يمكن الدخول إليهما بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، لدعم البرامج والمؤتمرات والاجتماعات الرئيسية التي تدخل ضمن مسؤولية الإدارة. ومن بينها موقع رصد المرأة (الذي افتتحته الإدارة في عام ١٩٩٦ بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة) الذي يحظى بتقدير عالمي، وموقع شبكة معلومات السكان الذي بدأته شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٧٩ وقد نال عدة جوائز تفوق دولية. ويحتوي موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الشبكة العالمية على روابط اتصال بأهم الأنشطة والمبادرات الحديثة الهامة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وأصبح بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً رئيسياً وحيوياً في برنامج التعاون التقني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل ذلك التمويل في إطار حساب التنمية.

٢٣ - وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقها واستخدامها في مجالات متنوعة تنوع مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، والنقل البحري والطيران، والتجارة، والصحة، والتعليم، والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية، إنما تفرض مجموعة جديدة من التحديات تتجاوز نقل هذه التكنولوجيا

٢٧ - وسعياً إلى ضمان أن يصبح مجتمع المعلومات الجديد مجتمعاً معرفياً شاملاً، تولى اليونسكو، في إطار متابعة المنتدى العالمي للتعليم، مسألة فتح باب الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع اهتماماً رئيسياً في جهودها. ويوفر برنامج المعلومات من أجل الجميع منهاجاً للتعاون الدولي والشراكات الدولية بشأن الحصول على المعلومات وبشأن الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتسدي اليونسكو المشورة لدولها الأعضاء في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم، وتعزز من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم غير الرسمي والتعليم مدى الحياة. وتقدم اليونسكو خاصة البدء، بالتعاون مع الشركاء المهتمين على الصعيد الوطني والدولي، في ربط جميع المصادر ذات الصلة بالخبرة التعليمية وإعداد المناهج الدراسية في موقع على الشبكة العالمية تحت اسم "المدخل العالمي للتعليم"، بغية إتاحة المواد التعليمية على نطاق واسع في الساحة العامة. وسوف يصبح هذا المدخل أحد مواقع الشبكة المرجعية المعترف بها عالمياً.

٢٨ - وقد استحدث البنك الدولي سلسلة من البرامج لمعالجة شتى جوانب واحتياجات الاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ومن بين هذه البرامج مشروع المعلومات والتنمية، وهو صندوق للمشاريع يهدف إلى تجميع أفكار تكاتف على تحقيقها الجهات المانحة العامة والخاصة ابتغاء الترويج للتطبيقات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ والشبكة العالمية للتعليم من بعد التي تهدف إلى تحسين إمكانات التنمية باستخدام التعلم من بعد لربط صانعي القرارات المتصلة بالتنمية بشبكة تتيح لهم تبادل المعرفة على الصعيد العالمي؛ والمدخل العالمي للتنمية، وهو مدخل على شبكة الإنترنت يتيح الحصول على المعلومات والمعارف عن التنمية المستدامة

الجنسانية، والتنمية الريفية والخدمة العالمية وسبل الانتفاع منها، والتمويل والاقتصاد، والشراكات مع القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية، وتتضمن الخطة برنامجاً خاصاً يستهدف تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً. وتشمل ولاية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تعزيز التعاون الدولي والشراكات الدولية بين أعضائه من الحكومات والعدد المتنامي من مؤسسات القطاع الخاص التي انضمت إلى عضويته، خاصة متعهدي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والعدد المتزايد من الشركات الناشئة التي تقدم خدمات الإنترنت.

٢٦ - وتأتي المبادرة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية، التي طرحت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمات القطاع الخاص ودوائر الأعمال في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، في إطار السعي لاستحداث مبادرات وشراكات طوعية مع القطاع الخاص من أجل إشراك القوة الفاعلة الرئيسية في حركة التنمية المستدامة، وضمان إجراء نقاش ببناء حول العلاقة بين البيئة والتجارة والتنمية. وتشجع المبادرات، من قبيل المبادرة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية، على إقامة مشاريع مشتركة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بهدف ضمان إتاحة الخدمات العامة، وتعزيز توسيع البنى الأساسية للاتصالات وتوسيع دائرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنمية المستدامة. ولما كان التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى قيام اقتصاد عالمي قائم بصورة متزايدة على الشبكات وإلى تحول أساسي في ميدان العمل، حيث أصبح دور منظمة العمل الدولية حاسماً من حيث تعزيز الحوار الاجتماعي والمؤسسات المعنية بأسواق العمل لتسهيل تبني تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ونشرها كجانب من جوانب عملية التنمية.

٣٠ - ويسعى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بالتعاون مع اليونسكو وشركاء دوليين آخرين، إلى نشر مراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية متعددة الأغراض في المجتمعات المحلية، من بينها محطات إذاعية خاصة بالمجتمعات المحلية ومتصلة بالإنترنت، وذلك ابتغاء توسيع دائرة الانتفاع بهذه التكنولوجيات خارج المناطق الحضرية لتشمل المناطق المنعزلة والنائية، وكذلك أفقر الشرائح بين السكان. وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاريع تجريبية نابعة من احتياجات المجتمعات المحلية، وتنطوي على إقامة مراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية متعددة الوسائط في تلك المجتمعات أو إقامة نقاط اتصال متعددة الوسائط بشبكة الإنترنت. وتعد مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل البلدان النامية التي قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية نموذجاً لكيفية تطبيق الشراكة بين منظمة دولية وشركاء صناعيين من أجل منفعة اقتصادات أفقر البلدان في العالم. وفي إطار هذه المبادرة، يجري العمل في تنفيذ مشاريع للتجارة الإلكترونية في قرابة ٨٠ بلداً من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، كما تحصل رابطة المشتغلات الأفريقيات بالمهن الحرة على مساعدات فنية ومالية في إطارها. وقد خصص الأونكتاد قادراً كبيراً من اهتمامه للتجارة الإلكترونية على مدار السنوات القليلة الماضية لضمان استخدام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتكنولوجيات المعلومات من أجل تجنب الانزواء أكثر في دائرة التهميش. ولما كانت استراتيجيات التجارة الإلكترونية الناجحة تتطلب الجمع بين إمكانيات الدخول، والمحتوى والمعرفة والبيئة القانونية والثقة، فقد استخدم الأونكتاد مفهوم "التنمية الإلكترونية" في عمله الأخير بشأن التجارة الإلكترونية، معبراً بذلك عن الحاجة إلى الحفاظ على الروابط وأساليب التآزر الدينامية بين ما يعرف باقتصاد البيئات الجديد، والمعلومات والمعرفة، وبين

والتخفيف من وطأة الفقر ويفتح باب الحوار حول هاتين المسألتين؛ والجامعة العالمية الأفريقية؛ وعدد من المشاريع الهامة الأخرى التي تسعى إلى تنشيط تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتسترشد هذه الجهود بفكرة مفادها أنه بينما تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبيل الذي يتم من خلاله تقاسم المعرفة وممارسة التعلم، فإن انتشار هذه التكنولوجيا لا يكفي وحده للتصدي للكثير من التحديات الراهنة في ميدان التنمية دون أن يواكب هذا بناء "مجتمعات مقبلة على التعلم"، وإدخال تحسينات على التعلم، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية.

٢٩ - وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية شاملة يسترشد بها فيما يقدمه من دعم ومساعدة إلى البلدان النامية لاغتنام فرص الانتفاع من التكنولوجيا الرقمية. وفي إطار التركيز على العناصر الرئيسية من قبيل نشر الوعي، والدعوة وصياغة السياسات، والربط الشبكي وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، والمضمون والتنوع الثقافي، يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن برامج عالمية وإقليمية، والكثير من البرامج على الصعيد القطري. ومن بين برامجها العالمية تكنولوجيا المعلومات من أجل برنامج التنمية، وبرنامج شبكة التنمية المستدامة، وشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن بين برامجها الإقليمية برنامج معلومات التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي أنشأ وصلات إلكترونية خاصة بعدة بلدان، وركز على تدريب ممثلي الحكومات والمجتمع المدني على استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها أيضاً مبادرة الإنترنت في أفريقيا، التي ساعدت ١٥ بلداً من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على تأسيس أو تعزيز اتصالها بشبكة الإنترنت وبناء القدرات المطلوبة من أجل تشغيلها.

العالم للمساعدة في تنفيذ جدول أعمال الموئل<sup>(٤)</sup> و جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥)</sup> على الصعيدين الوطني والمحلي. وتسعى منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية (الفاو) إلى تعديل محتوى المعلومات لكي تجعله مناسباً للاحتياجات المباشرة لعملائها، ولكفالة إتاحة هذه المعلومات لمن يستطيعون استخدامها بالصورة المثلى، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومركزها العالمي للمعلومات الزراعية ونظامها للمعلومات العالمية والإنذار المبكر هما مثالان في هذا الصدد. وقد أتيح النظام الأخير لعدد من وكالات الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية لدعم عملها في الكشف عن مناطق المشاكل ونقص الغذاء الوشيك وإصدار التحذيرات في الوقت المناسب.

٣٤ - وتمثل أيضاً الحاجة إلى ضمان الوصول السريع إلى قواعد البيانات التقنية، والمعلومات، والممارسات والأنظمة الأخرى، والامثال الشامل والفعال للاتفاقيات والصكوك الدافع لكيانات الأمم المتحدة لتزويد البلدان النامية بمعدات الحاسوب والبرمجيات والتدريب من خلال برامج التعاون التقني، بدعم مالي من البلدان المانحة. ويحتل نقل تكنولوجيا الاتصالات والتدريب على استعمالها موقعاً بارزاً في برامج التعاون التقني التي تهدف إلى مساعدة البلدان في تطوير أدوات مستدامة وفعالة للإدارة والرصد في مجالات هامة مثل مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ويقدمها مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وتتيح منهجية المسح بواسطة السواتل فرصاً جديدة للحكومات لإضافة عناصر الاستشعار من بعد إلى آلياتها الوطنية لرصد محاصيل المخدرات غير المشروعة، ولمزيد من التعاون للقضاء على هذه الزراعة. ويتوقع أن يزداد رصد المحاصيل غير المشروعة سهولة من خلال مجموعات برامج المساعدة التقنية التي تشمل عناصر للاستشعار من بعد.

الاقتصاد التقليدي القائم على الذرات والطوب والأسمنت والطرق والجسور، والاستفادة من تلك الروابط والأساليب.

٣١ - وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه عام وبصورة متزايدة على تطوير حركة نقل البضائع والركاب بحراً وجواً من حيث السلامة والسرعة والموثوقية. ولا تتيح لنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة فحسب إمكانية التوحيد القياسي بين عمليات الطيران المدني والنقل البحري وإدارة الموانئ واتساقها في شتى أرجاء العالم، بل تسهم أيضاً في سرعة وكفاءة عمليات البحث والإنقاذ. وتعمل هيئات الأمم المتحدة، مثل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية، على تيسير سبل الاستفادة من هذه الاستخدامات والتطبيقات المتخصصة أمام البلدان النامية. وقد شجعت ضخامة الاستثمارات المطلوبة على إقامة تعاون دولي ناجح في ميدان النقل الجوي.

٣٢ - وتقدم شبكة المراقبة المعنية بمسح المخاطر الصحية والأمراض، عن طريق نظم الاتصال الشبكي من بعد الخاصة بالشؤون الصحية، فرصاً فعالة من حيث التكلفة للاستثمار من أجل الصالح العام يمكن أن تفيد الإنسانية. وتشجع منظمة الصحة العالمية دولها الأعضاء على استخدام نظم الاتصال الشبكي من بعد الخاصة بالشؤون الصحية كوسيلة لتلبية احتياجاتها من المعلومات ومن متطلبات الرعاية الصحية، ويجري حالياً تنفيذ مشاريع تجريبية لإرساء أساس سليم لمواصلة تطوير هذه النظم وتوسيع دائرة تطبيقاتها في البلدان النامية.

٣٣ - وتسهل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك تبادل المعلومات والتعلم المشترك بصورة أفضل، على سبيل المثال، من خلال جمع البيانات وتحليلها في شبكات عالمية للمرصد الحضري أنشأها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتوفر المعلومات وبناء القدرات على نطاق

بالمنطقة، توجد كذلك أوجه تشابه ومسائل قابلة للمقارنة تحتاج للمعالجة لتحقيق الفائدة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمثل تعزيز النمو الاقتصادي، وتطوير منتجات جديدة، وزيادة الإنتاجية جميعها مكاسب يمكن تحقيقها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولدى المؤسسات الاقتصادية، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة في البلدان النامية، فرص متزايدة لأن تندمج في الاقتصاد العالمي. وتتاح الآن إمكانات جديدة للتعليم، والصحة، وشؤون الحكم الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية في كل المناطق في العالم. وفي الوقت نفسه، يتطلب الاستغلال الكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وجود بنية أساسية شاملة يمكن الاعتماد عليها من الاتصالات السلكية واللاسلكية في كل مكان، ولا بد من تعديل النظم القانونية والرقابية لإدارة الصراعات المحتملة التي قد تنجم عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك مراقبة الاستخدام الإجرامي المحتمل للتكنولوجيات الجديدة. وحُدِّد التعليم، كشرط مسبق هام لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإمكانية الاستخدام المنصف من قبل الأفراد وخصوصاً المجتمعات المحلية، باعتبارهما من بين الشواغل ذات الأولوية في كافة المناطق. ولا بد من توفير حوافز لتحقيق الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة فيما يتعلق بالمحتوى المحلي. ورغم الاستعمال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة والقطاع الاقتصادي، فلا بد من توسيع إمكاناتها لتشمل توفير خدمات اجتماعية أفضل ذات قاعدة عريضة.

٣٩ - وتعمل اللجان الإقليمية باعتبارها نقاط انطلاق ومراكز تسهيل لتطوير استراتيجيات إقليمية، وسياسات عامة وهيكل تحفيزية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد كرس المنتدى الأفريقي الأول للتنمية في

٣٥ - وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك على تغيير طرق إجراء التدريب. وعلى سبيل المثال، فقد حارب بنجاح في المنطقة الآسيوية برنامج حاسوبي مدته ٧٠ ساعة، مسجل على أقراص حاسوبية مدججة ثابتة المحتوى - ذاكرة القراءة فقط، للتدريب على إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات، وهو أول برنامج من نوعه، ويمكن استخدامه على نطاق العالم، وخصوصاً في البلدان والمناطق التي تحتاج إلى تدريب عدد كبير من الأشخاص سريعاً.

٣٦ - وإدراكاً من المنظمة العالمية للملكية الفكرية للأهمية الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات في تعزيز نظام الملكية الفكرية وزيادة تحسينه لمصلحة التنمية، شرعت في مشاريع ومبادرات رئيسية لتكنولوجيا المعلومات. وتشمل توقع دخول "معاهدتين رئيسيتين للإنترنت" حيز النفاذ قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتعديل الإطار التشريعي الدولي لتسهيل التجارة الإلكترونية. ويتوقع أن تربط شبكة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويونيت)، وهي مشروع شبكة عالمية للمعلومات، عمليات مكاتب الملكية الفكرية حول العالم وأن توفر نقلاً آمناً لبيانات الملكية الفكرية السرية من محطة طرفية إلى أخرى.

٣٧ - وقد زادت اللجان الإقليمية من أنشطتها الرامية إلى إيجاد وتنظيم نهج وسياسات وبرامج لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية. وتمثل الدعوة التي وجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعقد اجتماعات عن تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية في المناطق المعنية فرصة لتلك المناطق لتوحيد العمل الجاري، ولتحفيز إصدار توصيات جديدة لاتخاذ إجراءات إضافية تتعلق بجملة أمور، من ضمنها دور منظومة الأمم المتحدة<sup>(٦)</sup>.

٣٨ - وإذا تختلف التحديات والفرص المحددة في كل منطقة وفقاً للظروف والواقع الاقتصادي والتوقعات الخاصة

حزيران/يونيه ٢٠٠٠، رؤية مشتركة واستراتيجية للسياسية العامة لتحقيقها. وحدد الإعلان كذلك عدداً من المجالات التي ستكون مساعدة منظومة الأمم المتحدة في الجهود الوطنية والإقليمية أساسية من أجل ترجمتها إلى ممارسة عملية.

٤٢ - وتباين القدرات الوطنية لنقل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها والاستفادة منها تبايناً كبيراً فيما بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولذلك لا بد من تضافر الجهود الوطنية والتكميلية من خلال التعاون الإقليمي لتعزيز اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في بلدان المنطقة. وهنالك حاجة لوضع إطار سياسي إيجابي يؤدي إلى اعتماد ونشر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد من توفير القدرات التكنولوجية، والموارد البشرية المؤهلة، وإنشاء بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والإقليمي. وبينما يتم التركيز على الدور الحيوي للحكومات في هذا المسعى، يمكن أن يساهم أصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك التعاون الإقليمي، بصورة كبيرة في الجهود الوطنية المبذولة لاعتماد ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكتملتها.

٤٣ - ومن منظور اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يستلزم الأمر اتخاذ سياسات وإجراءات تنظيمية محددة على الصعيد الوطني والإقليمي على حد سواء لسد فجوة التكنولوجيا الرقمية، ولاحتواء الآثار السلبية المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولمساعدة البلدان الأقل تقدماً على الاستفادة الكاملة من الثورة في مجال هذه التكنولوجيا، ولضمان أن تخدم إمكانيات هذه التكنولوجيا أهداف التنمية البشرية بصورة مثلى. ومن بين العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان الأقل تقدماً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة: عدم

عام ١٩٩٩ للتحدي الذي تمثله العولمة في عصر المعلومات بالنسبة لأفريقيا، وإعادة تنشيط أعمال مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي التي استهلكت في عام ١٩٩٦. ويوفر جدول الأعمال المنقح للمبادرة الآن قاعدة متينة لأعمال الأمم المتحدة في المنطقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، التي تستهدف القطاعات الأساسية، وهي قطاعات التعليم والشباب، والصحة وتطوير المؤسسات الاقتصادية الصغيرة مع إجراء تغييرات في السياسات العامة اللازمة لتأكيد التحول نحو مزيد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٠ - وتسمح العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية بتصميم مبادرات تعتمد بصورة رئيسية على أوجه التشابه والتكامل الإقليمية في بناء القدرات في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويمكن أن تكفل هذه المبادرات مستويات أعلى من الارتباط والمواءمة للمعايير وكذلك الحفاظ على الموارد. ويولى اهتمام للبدء في مبادرة إقليمية واسعة النطاق تسمى "المبادرة من أجل مجتمع عربي قائم على المعرفة". وتشمل الأهداف المحددة لهذه المبادرة ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في اقتصادات المنطقة وتعزيز عملية إدماجها ضمن إطار الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

٤١ - وتشترك بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التطلع لأن تصبح أعضاء كاملة العضوية في مجتمع المعلومات بحلول عام ٢٠٠٥، على أساس يتسم بالكفاءة والفعالية والاستدامة في إطار الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. وحددت هذه البلدان، في إعلان فلوريانوبولس<sup>(٧)</sup>، الذي اعتمد في الاجتماع الإقليمي بشأن تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية الذي عقدته حكومة البرازيل في فلوريانوبولس، في البرازيل، في يومي ٢٠ و ٢١

والاتصالات الذي اعتمده الجزء الرفيع المستوى منه، ضرورة إنشاء فرقة عمل وصندوق استثماري، برئاسة الأمين العام، لزيادة فرص إتاحة التكنولوجيا الرقمية في البلدان النامية، والمساعدة في صياغة استراتيجيات لبرامج تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وإقامة شراكات استراتيجية فيما بين منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الصناعية الخاصة، والجهات المانحة وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسيجري الأمين العام، وفقاً للولاية التي حولها إياه المجلس، مشاورات مع كافة أصحاب المصلحة وسيقدم تقريراً إلى المجلس في دورته الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٠.

٤٧ - وفي إطار الأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، ظهرت فرص جديدة للجان الإقليمية ولكيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل في إطار لجنة التنسيق الإدارية، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وركز الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة في تعزيز تضافر واتساق كافة الجهود الموجهة نحو توسيع نطاق تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية. ويمكن أن تقوم منظومة الأمم المتحدة كذلك بدور في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تأمين الوصول الميسور إلى موارد وتكنولوجيا المعلومات ونظمها الأساسية وهيكلها الأساسية والاستفادة الفعالة منها وإدارتها، في نطاق واسع من القطاعات والتطبيقات. ولتحقيق هذه الغاية، وإضافة للخطوات التي حددها الإعلان الوزاري بالفعل، يمكن الشروع في الإجراءات التالية أو تعزيزها:

- تقديم خدمات استشارية إلى البلدان النامية تتعلق بصياغة سياسات للاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز بصفة خاصة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء نظم منتجة وعادلة وسليمة

توافر معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وعدم كفاية مستوى المعرفة والمهارات اللازمة لتشغيل هذه التكنولوجيا واستخدامها والاستفادة منها؛ وعدم توافر إطار سياسي وتنظيمي مناسب لتعزيز ودعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع منع الآثار السلبية.

٤٤ - وتعمل منتديات مختلفة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منتديات على المستوى الإقليمي، للمساهمة في الأداء السلس لنظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية. وعلى ضوء النطاق الواسع لهذه الأنشطة، يمكن أن يشكل إعداد قائمة بالأعمال التي اضطلعت بها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة وسائر المنتديات ذات الصلة مرجعاً مفيداً للمعلومات، وبخاصة فيما يتعلق بإعداد معايير ونظم رقابية لمختلف جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك.

#### باء - توصيات لزيادة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نقل هذه التكنولوجيا

٤٥ - ركزت مناقشات ونتائج الجزء الرفيع من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ على الدور الهام والفريد الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في توفير مركز للاتصال بين مجتمع تكنولوجيا المعلومات والمجتمع الإنمائي. وكان هناك توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن توفر أداة رئيسية للتعجيل بالتنمية العالمية والتعاون الدولي، وأن مساهمة الأمم المتحدة ستعزز بصورة كبيرة إذا أثبتت مقدرتها على التكيف مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بفعالية.

٤٦ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كمتابعة ملموسة للإعلان الوزاري بشأن تكنولوجيا المعلومات

تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى؛

• تعزيز بناء القدرات والاستعمال المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها تمثل فرصة خاصة لتخطي الحواجز التي تعوق التنمية في المجتمعات المعزولة والنائية؛

• تيسير النشر السريع للابتكارات التكنولوجية من خلال تقديم المساعدة التقنية والتقليل من تكلفة خدمات الاتصالات، وتشجيع إنشاء وتعزيز أحدث البنى الأساسية للاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ورفع مستوى "الخاصية الشعرية" لشبكات المعلومات والاتصالات، وتحسين الوظائف الرئيسية بقدر كبير مثل قابلية التطبيق والصلاحية التشغيلية المتبادلة؛

• تعزيز توليد معلومات ومؤشرات إحصائية حديثة وموحدة وموثوق بها بشأن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية، وتوفير فرص للتوعية والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقادة السياسيين وقادة المجتمعات المحلية من أجل تعزيز إدماج أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التخطيط الإنمائية الوطنية؛ وإعداد رقم قياسي مركب المدى تأهب كل بلد من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحقبة التكنولوجيا الرقمية، يتكون من بارامترات مختلفة تشمل مرافق الوصول، ومرافق التعليم والتدريب، والربط الشبكي للمجتمع، وسياسات الربط الشبكي، وتطوير ملكية نماذج موارد الشبكة وإدارتها، وتطوير نماذج ملائمة للأعمال التجارية،

للاستثمار تنسق اتساقاً كاملاً مع السياسات الوطنية الأخرى؛

• تقديم المشورة إلى البلدان النامية بشأن القوانين العامة للاستثمار وغيرها من الأطر القانونية والمؤسسية التي توفر الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

• تقديم المشورة إلى البلدان النامية بشأن صياغة سياسات تتعلق بالحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة أطر قانونية ومالية ومؤسسية، بما فيها نظام لحقوق الملكية الفكرية، مما يسهل نقل التكنولوجيا؛

• مساعدة البلدان النامية في تبسيط الآليات والإجراءات الإدارية وتعزيزها للموافقة على الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورصدها وتيسيرها وتشجيعها؛

• تقديم خدمات استشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات لإعداد آليات وتنفيذها على غرار ترتيبات البناء والتشغيل والنقل (BOT)، لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

• تعزيز التعاون فيما بين مؤسسات المنظومة، بما في ذلك على المستوى القطري، في مجالات الحوسبة، والربط الشبكي، وإدارة المعلومات وتطبيقات البرمجيات وإعداد المحتوى، وكذلك في مساندة الاستراتيجيات القطرية الرامية إلى دعم تطوير الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

• إعداد قائمة على نطاق المنظومة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة المتصلة بها التي

الموارد البشرية لنقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعديلها واستخدامها؛

• استعراض قدرات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الإنمائية المتصلة بولاياتها، وترقية هذه القدرات، حسب الاقتضاء، من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

• تنفيذ تدابير لتمكين تنظيم ثروة المعرفة والخبرة لدى منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونشرها بطريقة أكثر قوة. ويمكن تخصيص نسبة مئوية من موارد كل مشروع لتعلم الدروس الإنمائية فيما يتعلق بنشر هذه المعرفة؛

• إنشاء موقع مختص بفجوة التكنولوجيا الرقمية على الشبكة العالمية: على أن يشمل هذا الموقع كافة الأنشطة المتعلقة بجهود الأمم المتحدة لسد هذه الفجوة ويحتوي على وصلات تربطه بأنشطة الكيانات الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

### ثالثاً - تعزيز اتساق السياسات العامة وتكاملها والتعاون\*

٤٨ - رغم أنه يمكن بسهولة نسبياً تحقيق توافق في الآراء الحكومية الدولية بشأن الأهداف المناسبة للسياسات الاقتصادية، إلا أنه من الأصعب تحقيق توافق في الآراء بشأن ترتيب الأهداف بسبب التضارب وعدم الاتساق فيما بينها. ويعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات الأنسب

\* مساهمة قدمها الأونكتاد.

ومدى تحقيق أفضل التكاليف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

• العمل كمنتدى لمناقشة المبادرات الإقليمية من أجل معالجة مختلف جوانب تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجمع بين الحكومات الوطنية، وقادة المؤسسات الاقتصادية، ووسائل الإعلام، وممثلي مجموعات المستهلكين، والمنظمات الدولية، وتقاسم الممارسات والخبرات المتعلقة بالسياسات العامة الجيدة داخل المناطق، وزيادة توعية الجمهور بالفرص والمخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

• اعتماد نهج طويل الأجل لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الإقليمي بتعزيز بُعد هذه التكنولوجيا والاتصالات في جميع مجالات العمل، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية على المستوى الإقليمي، التي تعالج متطلبات تحديد المعايير، والأطر القانونية، وأنشطة بناء القدرات، وإدارة موارد المعلومات وقواعد البيانات وصيانتها؛

• تنفيذ أنشطة إقليمية، مثل المشاريع المشتركة، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل وتدريب المدربين ووضع مشاريع توضيحية لراسمي السياسات والتقنيين بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

• تصميم برامج خاصة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، للبلدان الأقل تقدماً في المنطقة (وبخاصة أقل البلدان نمواً) والاقتصادات الجزرية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) باستخدام التعاون الثنائي والثلاثي وغيره من أنواع التعاون حسب الاقتضاء، والتركيز على تطوير القدرات التكنولوجية وتنمية

وأهداف شركائها الأكثر تقدماً. وأدى ظهور أوجه التضارب الأولى في الأهداف والسياسات من جديد، في عقد الستينات، بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى فشل نظام بريتون وودز في نهاية المطاف، وأدى التقاعس عن تقديم وسيلة للتعامل مع المصالح التجارية والمالية الكثيرة التضارب للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى أزمة ديون واسعة النطاق في أمريكا اللاتينية وإلى "العقد الضائع" الذي توقفت فيه التنمية في العديد من بلدان القارة. وبينما كان المقصود من إدخال نظام تعويم أسعار الصرف هو إتاحة الفرصة للبلدان لكي تسعى لتحقيق أهداف تتعلق بالسياسات دون المساس بقرارات الآخرين أو خلق صعوبات للنظام، فإن هذا الأمل لم يتحقق إذ ساهمت الاختلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في وقوع أزمات مالية متكررة وعنيفة بصورة متزايدة. ويمكن العثور على بعض أسباب الإخفاق في تحقيق اتساق السياسات والتكامل بين القضايا الاقتصادية والمالية والتجارية وتنسيقها في إطار نظام تجاري ومالي دولي مستقر في المرحلة الأولى لبناء المؤسسات في فترة ما بعد الحرب.

٥٠ - وكان الهدف الرئيس للقوى المتحالفة في تصميم نظام تجاري ومالي دولي يكفل السلام والاستقرار السياسي هو القضاء على الممارسات التجارية والاقتصادية التمييزية والبطالة. وكانت هناك قناعة عامة بأنه هذه الأهداف متوافقة فيما بينها لأنه لا يمكن تحقيق الفوائد الكاملة لنظام تجاري دولي حر ومتعدد الأطراف إلا إذا وصلت البلدان إلى تحقيق إمكاناتها الإنتاجية بالاستغلال الكامل لمواردها المتاحة وبشروط توزيع للدخل تكون مقبولة اجتماعياً. وكان يُعتقد أن ترتيبات التجارة المتعددة الأطراف ستؤدي إلى تقليل إمكانية حدوث الصراع السياسي، وأن التدفق الحر للسلع،

للوصول إلى الأهداف المتفق عليها أكثر صعوبة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الاقتصادات الوطنية ذات المستويات الشديدة التباين في مجال التنمية، والناشئة عن خلفيات تاريخية ومصالح مختلفة. بيد أن المشاركة في نظام تجاري مالي دولي وقبول "قواعد اللعبة" الخاصة به، قد يفرض على الأمم المشاركة قبول ترتيب مشترك للأهداف والسياسات المناسبة. وقد كان الأمر كذلك، على سبيل المثال، بالنسبة لمعيار الذهب: فقد كان على البلدان المشاركة التي وافقت على إعلان قدر محدد من الذهب لوحدها النقدية المعيارية أن تكون مستعدة لتحويل تلك الوحدات إلى ذهب عند الطلب. فإذا نضب معين الذهب، وجب عليها أن تسد النقص بجعل صادراتها أكثر منافسة وتقليل وارداتها. وبما أن ذلك كان يتطلب عادة تخفيض الطلب والناتج، وينطوي على هبوط الأسعار والإحراج المالي، فكان لا بد من التضحية بغايات تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج والتوظيف، ونمو أعلى في دخل الفرد والاستقرار المالي لصالح الأهداف التي يفرضها معيار الذهب، وبخاصة توازن التجارة واستقرار الأسعار، والتي كثيراً ما تكون متضاربة.

٤٩ - وبما أن هناك اعتقاداً واسع النطاق بأن الإخفاق في تحقيق غايات زيادة التوظيف واستقرار الأسعار قد كان سبباً رئيسياً لنشوب الحربين العالميتين اللتين هددتا السلام والاستقرار السياسي للنظام الدولي، فإن مسألة اتساق السياسات العامة والتكامل بين القضايا الاقتصادية والمالية والتجارية والإئتمانية واتساقها شكلت بنداً هاماً من بنود النقاش خلال سنوات تكوين الأمم المتحدة. ورغم ما بدا أنه توافق أولي في الآراء، فقد أخفق النظام الدولي الناشئ من ذلك النقاش في توفير وسيلة لتحقيق التساوق بين أهداف السياسات المتباينة ولم ينجح أبداً في إيجاد وسائل متعددة الأطراف لحل مشاكل التساوق بين أهداف البلدان النامية

في السلع والخدمات (البند '٤' من المادة الأولى) وأن يشجع على ثبات أسعار الصرف (البند '٣' من المادة الأولى). وحيث أنه كان من الصعب على بلدان أوروبا التي مزقتها الحروب وعلى البلدان الأقل نمواً أن تشارك على أساس متكافئ في النظام التجاري والمالي الدولي الجديد المتعدد الأطراف، طُلب من البنك الدولي للإنشاء والتعمير "أن يساعد في بناء وتعمير أقاليم الأعضاء عن طريق تيسير استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، بما في ذلك إصلاح الاقتصادات التي دمرتها أو مزقتها الحرب، وتحويل المرافق الإنتاجية لخدمة احتياجات عهد السلام، والتشجيع على إنشاء مرافق إنتاجية وتوفير الموارد في البلدان الأقل نمواً" (البند '١' من المادة الأولى).

٥٣ - وكان الهدف من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتجارة والتوظيف الذي عُقد في هافانا هو العمل على إحياء التجارة غير التمييزية المتعددة الأطراف من خلال إنشاء وكالة متخصصة ثالثة هي منظمة التجارة الدولية. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هما اللتان اقترحتا منذ البداية إنشاء هذه المنظمة بهدف كفالة تساوق السياسات وتكاملها وتنسيقها فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية. لذلك تضمن ميثاق هافانا فصلاً مستقلاً تتصل به "التوظيف والنشاط الاقتصادي"، باعتبارهما شرطاً أساسياً للتوزيع العادل للمكاسب المحققة من التجارة الأكثر تحرراً، و"التنمية الاقتصادية والتعمير" لكفالة مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في تلك المكاسب، و"السياسات التجارية" و"الممارسات التجارية التقييدية" لضمان عدم تأثير السمات المحلية الخاصة على التجارة، و"الاتفاقيات الحكومية الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية" لتوفير سبل الاستقرار للطلب عن طريق استقرار أسعار السلع الأساسية

والخدمات، ورأس المال بين البلدان سيفضي إلى تحفيز التنافس الدولي وتشجيع التخصص، مما يؤدي إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد العالمية، وإنتاجية أعلى وبالتالي إلى تحقيق مستويات أعلى من الدخل لجميع البلدان.

٥١ - ولذلك دعت المادة ٥٥ من الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة إلى "تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، كما أنها وضعت ترتيبات لاضطلاع الوكالات المتخصصة بتحقيق هذه الأهداف. ونخص بالذكر أن مناقشة هذه المسألة تمت من خلال مؤتمري للأمم المتحدة. فمؤتمر الأمم المتحدة للشؤون النقدية والمالية الذي عقد في بريتون وودز أسفر عن إنشاء وكالتين متخصصتين للتعامل في الشؤون النقدية والمالية، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويظهر الاعتماد المتبادل الملازم للتجارة والعمالة بوضوح في مقاصد صندوق النقد الدولي، أي "في تيسير توسيع نطاق التجارة الدولية ونموها بصورة متوازنة، وفي الإسهام بذلك في التشجيع على تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف والإيرادات الحقيقية والإبقاء عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء باعتبار أن ذلك يشكل الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية" (البند '٢' من المادة الأولى) كما يظهر هذا الاعتماد المتبادل في مقاصد البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أي "في التشجيع على نمو التجارة الدولية بصورة متوازنة على المدى البعيد، والحفاظ على اتزان موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي من أجل تنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء، مما يساعد على رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل في أقاليمها" (البند '٣' من المادة الأولى).

٥٢ - وقد طُلب من صندوق النقد الدولي بوجه خاص أن يعيد تشكيل نظام المدفوعات الحرة المتعددة الأطراف للتجارة

٥٦ - وفي حين أن الكفاءة في توزيع الموارد في ظل الظروف التي توفرها المنافسة الدولية الحرة قد تكون شرطا ضروريا لارتفاع الإنتاجية إلى حدها الأقصى، فإنها لا تشكل دائما أكثر أنواع توزيع الموارد فاعلية من حيث أثرها على الرفاه الاجتماعي. فالتوزيع الكفء للموارد في السوق الحرة يعني أن نمط الاستثمار والإنتاج يلبي طلبات المستهلك؛ غير أن هذا بدوره يتوقف على قدرة المستهلكين الشرائية وأفضليتهم، بحيث يصبح بإمكان أعلاهم دخلا أو أكبرهم ثروة أن يؤثر على نمط الإنتاج تأثيرا أكبر بكثير عن تأثير الفقراء. وقد يؤدي ذلك إلى أن يصبح النشاط الحر لقوى السوق في صالح الإنتاج الفعال للسلع الكمالية أو استيرادها، على حساب السلع ذات القيمة الاجتماعية التي تهم الفئات المنخفضة الدخل، فتزدهر أحوال متاجر السلع المرتفعة الثمن على حساب المدارس والمستشفيات والحدائق العامة وما إليها. ولذلك السبب كان توزيع الإيرادات جزءا أساسيا من المناقشات التي جرت بعد الحرب بشأن توزيع كامل المكاسب المحققة من التجارة الأكثر تحررا.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الإنتاج الكلي إلى أقصى حد مسألة لا تقتصر ببساطة على تحقيق التوزيع الكفء للموارد، أي رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة إلى الحد الأقصى، وإنما تشمل أيضا تحديد مستويات استخدام العوامل المتاحة. فالمكاسب الكاملة التي يحققها الإنتاج الكلي من زيادة المنافسة الدولية وكفاءة التوزيع المرتبطة بوجود تجارة أكثر تحررا تتطلب أيضا الاستخدام الكامل للعوامل. وحيث إنه يمكن فعلا أن تؤدي زيادة المنافسة إلى تخفيض مستوى توظيف الأيدي العاملة واستغلال المعدات، وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج الكلي على الرغم من الزيادات المحققة في الإنتاجية بفضل العوامل التي لا تزال موظفة، فيجب أيضا أن تكون السياسات الكفيلة

وتوفير فرص مؤكدة للبلدان النامية الراغبة في التصنيع لتحقيق مكاسب من التصدير.

٥٤ - ولم يكن النظام المفتوح للتجارة المتعددة الأطراف الذي اقترحتته حكومة الولايات المتحدة ليكون إطارا للتعمير في فترة ما بعد الحرب يهدف إلى إزالة جميع الحواجز أمام التجارة، بل كان يهدف إلى القضاء على الاتفاقات الثنائية التمييزية من خلال تطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية دون شروط، وهي الحكم الذي تمتد الامتيازات التجارية الثنائية بموجبه تلقائيا لتشمل جميع الشركاء التجاريين بغض النظر عن وجود اتفاقات تنص على المعاملة بالمثل. واستلزم الاقتراح بذلك إنشاء جهاز محكوم بالقواعد يكفل التطبيق العام للاتفاقات الرامية إلى الحد من القيود التجارية من خلال مفاوضات حكومية دولية. وقد أدرج هذا الجهاز المحكوم بالقواعد في ميثاق هافانا لإنشاء منظمة التجارة الدولية تحت عنوان "مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة"<sup>(٨)</sup>.

٥٥ - ولئن كان من المسلم به عامة أن المنافسة في ظل التجارة الحرة لها أثر إيجابي على تشجيع عمليات الإنتاج الفعالة وعدم تشجيع العمليات غير الفعالة، وأن حرية تدفق السلع الإنتاجية فيما بين البلدان تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلدان المستوردة وإلى زيادة الكفاءة في توزيع موارد العالم الاستثمارية، وبالتالي إلى رفع مستوى الإنتاجية، فإن هذه الحجة لم تمتد لتشمل التدفق الحر لرؤوس الأموال المستخدمة في شراء الممتلكات القائمة والأوراق المالية والصكوك المالية الأخرى، حيث أن هذه التدفقات ليس لها تأثير مباشر على توزيع الموارد الاستثمارية الحقيقية، وأن تأثيرها يقتصر فقط على نقل ملكية الثروة والموارد الإنتاجية الموجودة في البلد المتلقي إلى مصدري رأس المال النقدي.

بزيادتها، أو زيادة الاستثمارات الأجنبية، وما إلى ذلك). وقد تعين تصميم أحكام "الاتفاقات العامة" بحيث تستوعب سياسات التكيف هذه من أجل كفالة الاستفادة الكاملة من التجارة الحرة.

٥٩ - وفي غياب السياسات التي تكفل تحقيق العمالة الكاملة والتوزيع العادل للدخل، فقد تم التسليم بأن الهدف المتمثل في تشجيع حرية عمل قوى السوق في مجال التجارة الدولية يمكن أن يؤدي إلى توزيع اجتماعي غير ملائم للموارد، وإلى انخفاض مستوى الإنتاج. لذلك، فإن مساوئ نظام التجارة الحرة قد تكون أكبر من فوائد الكفاءة المستمدة منه بالنسبة للعديد من البلدان، لأن ذلك يتوقف على أحوالها الاقتصادية والسياسية الخاصة. وينطبق ذلك بشكل على البلدان النامية، التي أقر مع ذلك بأن مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف أمر في غاية الأهمية حتى يحقق قدراته بالكامل. لذلك ساد قبول عام بأن هذه البلدان بحاجة إلى معاملة خاصة، بما في ذلك منحها مزايا تجارية خاصة وإعفاؤها من التزاماتها بالاتفاقات العامة، للسماح لها ببلوغ مستويات من التصنيع تمكنها من المشاركة على قدم المساواة مع البلدان الأكثر تقدماً. ولذلك يجب أن تكون "الاتفاقات العامة" مرنة بما يكفي لمراعاة هذه الاستثناءات. وتشمل هذه بوجه خاص الاختلافات بين بلد وآخر في مجال ممارسات العمل، وحماية الموارد الطبيعية الشحيحة والظروف البيئية. وثمة إدراك واضح بأن الأهداف تختلف فيما يتعلق بهذه القضايا، مثلاً بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأنه يجب اتخاذ خطوات لتنسيق السياسات في هذه الميادين. وبما أن عملية التصنيع في البلدان النامية الرامية إلى تنويع صادراتها ينطوي، في جملة أمور، على زيادة المنافسة، وخسارة المنتجين من البلدان المتقدمة النمو لفرص التصدير والعمل، فإن سياسات التوظيف الفعلية في البلدان المتقدمة

بتحقيق العمالة الكاملة جزءاً لا يتجزأ من نظام التجارة الحرة المتعددة الأطراف.

٥٨ - ولذلك نصت منظمة التجارة المقترحة إنشاؤها على قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بالإشراف العالمي على السياسات الاقتصادية الوطنية لكفالة اتساق التخفيضات المعممة في القيود على التجارة القائمة على مبادئ معاملة الدولة الأكثر رعاية مع السياسات الرامية إلى تحقيق العمالة الكاملة. والجدير بالذكر أن المناقشات المتعلقة بميثاق منظمة التجارة الدولية أشارت إلى أن البلد الذي يتحقق فيه العمالة الكاملة عن طريق تنمية موارده الاقتصادية ورفع معايير إنتاجيته وتطبيق معايير عمل عادلة قد يمارس ضغوطاً انكماشية على البلدان الأخرى إن كان يصدر باستمرار أكثر مما يشتري ويستثمر في الخارج. وفي الواقع، قد يكون فائض التصدير وسيلة للإبقاء على العمالة الكاملة في الداخل على حساب العمالة في بلدان أخرى. وللسبب نفسه، قد لا تؤدي السياسات الداخلية غير الملائمة إلى الإحلال بميزان المدفوعات فحسب، بل أيضاً إلى فشل البلدان ذات الفائض في إنفاق قدرتها الشرائية الخارجية على الواردات، أو استخدام فائضها من الموارد في الاستثمار الإنتاجي في الخارج. ولذلك كان الإشراف والتنسيق في مجال السياسات العامة ضروريين لكفالة إرغام البلد الذي به فائض على الإسهام فيما يتخذ من إجراءات تتعلق بالسياسات الهادفة إلى إصلاح أي خلل في حالة وجود اختلال كبير يكون فيه لأحد البلدان فائض في ميزان مدفوعاته في حين تعاني بلدان أخرى من العجز المستمر في موازين مدفوعاتها التي تشمل قدرتها على الحفاظ على مستوى التوظيف. ويترك الأمر للحكومة المعنية لتحديد التدابير الخاصة التي ينبغي أن تتخذها في هذا الصدد (مثل تشجيع الاستيراد أو إلغاء العوامل الخاصة المشجعة على التصدير، أو رفع سعر صرف عملة البلد، أو إعادة النظر في الأسعار الداخلية وهيكل التكاليف

أو إلى تحقيق أعلى عوائد ممكنة عالمياً، فإن السياسات النقدية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية تؤثر تأثيراً قوياً ومتزايداً على أحوال سوق المال في بقية العالم، ذلك لأن الأسواق في هذه البلدان أكبر وأكثر تقدماً وتطوراً. وقد تجلّى ذلك بالفعل على مستوى إقليمي خلال أزمة الديون في الثمانينات، عندما أدى رفع أسعار الفائدة الحقيقية وارتفاع سعر الدولار بسبب الضرورة التي أملتتها السياسات المحلية للقضاء على التضخم في الولايات المتحدة إلى انتشار حالات الإعسار في أمريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٩٤، أسفر حدوث ارتفاع آخر في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة نتيجة لمخاوف محلية عن انهيار سوق السندات على الصعيد العالمي. وهذه الحالة مستمرة فكثير ما تؤدي المخاوف في أحد البلدان الرئيسية إلى اتخاذ إجراءات ذات أصداء عالمية، تؤثر على تكلفة الاقتراض في بلدان أخرى قد تواجه ظروف مختلفة اختلافاً جذرياً. ونظراً إلى أن التكامل المتزايد بين المال وأسواق المال يحدث في ظل ظروف تتسم باستمرار التنوع في الدورة المحلية والظروف الهيكلية، وفي مقتضيات السياسات العامة اللاحقة، فقد أصبح احتمال نشوب صراع حول الأهداف والسياسات أكبر.

٦٣ - كما أن الافتقار إلى إطار متعدد الأطراف لتنسيق السياسات يؤدي إلى عدم التماثل في معاملة الدول ذات المستويات المختلفة من التنمية، أو التي تمر بمراحل مختلفة من الدورة الاقتصادية الجارية منذ المناقشات الأولية لتخفيض التعريفات في إطار "الاتفاقات العامة". وبما أن الصادرات الرئيسية للبلدان النامية، وهي الموارد الطبيعية، كانت تخضع لمستويات منخفضة نسبياً من الحماية، فإن تخفيضات التعريفات المعقدة التي تطبقها كافة البلدان، قدمت فوائد أكبر نسبياً للبلدان المتقدمة النمو التي تتمتع بصادراتها من السلع المصنعة بنصيب أكبر من الحماية. وتنطبق المعاملات غير المتماثلة أيضاً على السياسات العامة المطبقة على البضائع

النمو، تعد مقابلاً ضرورياً أيضاً لتوسيع نطاق التجارة بالكامل.

٦٠ - علاوة على ذلك، فإنه بالنظر إلى أن القيود التجارية قد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيود المفروضة على معاملات الحساب الجاري، فقد اعتبر تنسيق السياسات مع صندوق النقد الدولي جزءاً لا يتجزأ من منظمة التجارة الدولية.

٦١ - وقد أقر النهج الذي اتبع في المناقشات التي أجرتها الأمم المتحدة قبل ذلك بأن تحرير التجارة يجب أن يدمج في السياسات الاقتصادية المحلية، وكذلك في مناقشات السياسات الاجتماعية المناسبة مثل توزيع الدخل، وحماية البيئة ومعايير العمل الملائمة، وما إلى ذلك، ضمن إطار المستوى الإنمائي لأي اقتصاد. إلا أنه لم تعتمد إلا "الاتفاقات العامة"، ولم يصدق على ميثاق منظمة التجارة الدولية بكامله من قبل البلدين المؤيدين له أصلاً وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي حين أنشئ الأونكتاد في وقت لاحق، لا كوكالة متخصصة، بل كامتداد للجمعية العامة لتوفير منبر للتفاوض على القضايا المتعلقة مباشرة بمصالح البلدان النامية، فإن الوكالات المتخصصة لم تتطرق إلى المسائل الأكثر عمومية المتعلقة بتساوق السياسات وتكاملها وتنسيقها، رغم المسؤوليات الموكلة إليها في هذا الاتجاه في مواد الاتفاق والسلطة الممنوحة للأمم المتحدة في المادة ٥٨ من ميثاقها التي تنص على تقديم "توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها". ومع حلول العولمة، أصبحت سبل التعامل المباشر مع تساوق السياسات وتكاملها وتنسيقها تبدو ضرورية أكثر من أي وقت مضى<sup>(٩)</sup>.

٦٢ - وبما أن تزايد تكامل أسواق المال الدولية، وإلغاء القيود المالية وتحرير التجارة، مثلاً، أدى إلى تيسير حركة الأموال سعياً إلى إزالة أوجه القصور في تحديد أسعار السوق

كانت تؤثر على نحو غير موات على الأسعار في تجارتها الخارجية وتكاليف الاقتراض الخارجي، وأدت مواطن الضعف الداخلي هذه إلى بروز منطق المشروطة المرتبط بدعم صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة الديون. إلا أن ذلك لم يقتصر على إجراءات سياسة الفائض وعلى البلدان الأخرى التي يمكن لسياساتها أن تؤثر على أحوال الأسواق الدولية، والتي كانت مصدر الاقتراض الخارجي للبلدان النامية وفئات أخرى من تدفق رؤوس الأموال إليها. أما في آسيا، فقد حدث عكس ذلك، إذ ارتفعت معدلات المدخرات والنمو ارتفاعاً شديداً قبل الأزمة حتى في البلدان التي كانت تعاني من عجز في مدفوعاتها الخارجية، وشكلت الأزمة تهديداً لاستقرار الاقتصاد الكلي العالمي. ومع ذلك، وفي هذه الحالة أيضاً ركزت استجابة السياسة الدولية كلية تقريباً على التكيف في البلدان المدينة، وفشلت في معالجة أوجه الضعف في أنظمة السياسات العامة في بلدان أخرى تسهم أيضاً في وقوع الأزمات المالية.

#### الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/55/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ١٧.
- (٢) يمكن الوصول إليها على الموقع التالي على الشبكة: <http://www.library.utoronto.ca/97/summit/2000.Okinawa/gis.htm>
- (٣) تورد الوثيقة E/2000/CPR.2 عرضاً مفصلاً لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الإنمائية لدى عدد من كيانات الأمم المتحدة.
- (٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، استنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول،

العالية التكنولوجية وحقوق الملكية الفكرية بسبب اختلاف حدودها لدى البلدان. علاوة على ذلك، فإن البلدان المتقدمة النمو تواصل توفير الحماية لقطاعات تعتبر استراتيجية مثل الزراعة أو أي مجالات أخرى من الأنشطة الاقتصادية الحساسة اجتماعياً، في حين يطلب إلى البلدان النامية أن تعمل على وجه السرعة على تحرير التجارة في السلع المصنعة.

٦٤ - وينسحب عدم التماثل أيضاً على الميدان المالي. فخلال الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة، نشأت الصعوبات نتيجة تحويل تدفقات رؤوس الأموال بسرعة إلى الخارج وعلى نحو غير متوقع بواسطة مؤسسات مالية محلية تقدم قروضاً من الباطن لمنتجين محليين. وأدى تزايد الأخطار الناجمة عن ذلك في كشف ميزانيات الشركات والمؤسسات المالية إلى حدوث انهيار مالي واسع النطاق. فالإصلاحات العديدة التي نجمت عن ذلك في الأسواق المالية وإدارة الشركات إنما فرضت على البلدان المعنية من الخارج دون اعتبار لعمليتها وترتيباتها السياسية الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء. ومن ناحية أخرى، فإنه بالرغم من الطلبات المتكررة والمتزايدة بمشاركة القطاع الخاص في إدارة الأزمة في البلدان التي كانت مصدر تدفقات رؤوس الأموال، لم تتخذ أي إجراءات تذكر لدعم زيادة المراقبة على المؤسسات المالية لهذه البلدان أو أي إجراءات أخرى لرفع درجة مشاركتها في سداد التكاليف التي تتحمل قسطاً من المسؤولية إزاءها.

٦٥ - وهكذا، فقد أضافت الأزمة الآسيوية بعداً جديداً لعدم التماثل. ففي بداية فترة ما بعد الحرب، كانت البلدان النامية هي البلدان المقترضة الرئيسية من وكالات الإقراض المتعددة الأطراف ومن جهات مقرضة أخرى. وفي معظم هذه الفترة، كانت الأوضاع السلبية لموازن المدفوعات تقتصر عادةً بالاقتراض لتمويل الاستهلاك أو لتمويل نفقات أخرى غير إنتاجية، وبحدوث تطورات في الأسواق الدولية

والقرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) للاطلاع على تقارير اللجان الإقليمية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن هذا الموضوع انظر الوثائق من E/2000/70 إلى E/2000/74.

(٧) يمكن الوصول إليها على العنوان:  
<http://www.eclac.org/English/Topics/Florianopolis.htm>

(٨) انظر E/CONF.2/78 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.48.26.II.D.4).

(٩) تسلم الفقرة ١ من الإعلان الوزاري الصادر عن لجنة المفاوضات التجارية، لمنظمة التجارة العالمية بشأن مساهمة منظمة التجارة العالمية في تحقيق قدر أكبر من الاتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بأن "عولمة الاقتصاد العالمي أدت إلى تزايد التفاعل الدائم بين السياسات الاقتصادية التي يتبعها كل بلد، بما في ذلك التفاعل بين الجوانب الهيكلية، وجوانب الاقتصاد الكلي، والجوانب التجارية والمالية والإئتمانية لوضع السياسات الاقتصادية" إلا أن الفقرة ٤ تلاحظ أنه "لا يمكن التغلب على الصعوبات التي برزت خارج الميدان التجاري عن طريق تدابير تتخذ في ميدان التجارة وحدها". إلا أن الإعلان لا يتجاوز كونه بياناً عاماً عن بعض المشاكل المحددة تحت عنوان اتساق السياسات ولا يدعو إلى إنشاء مؤسسة لملء هذا الفراغ الذي خلفه عدم اعتماد ميثاق منظمة التجارة الدولية. كما أنه لا يعترف بعدم التماثل المتزايد الناجم عن الافتقار إلى وجود مثل هذه الهيئة لتشجع على اتساق السياسات والتعاون (يرد أدناه المزيد من المناقشة).